IDB.40/24

Distr.: General
16 October 2012
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الأربعون

فيينا، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقّت

الابتكار الصناعي والقدرات الإنتاجية

الابتكار الصناعي والقدرات الإنتاجية – اقتراح مقدَّم من البرازيل

مذكّرة من الأمانة

تحتوي هذه المذكّرة على اقتراح مقدَّم من البرازيل بشأن بند إضافي، كما تتضمَّن مذكّرة إيضاحية.

١- طلبت بعثة البرازيل الدائمة، في مذكّرة شفوية موجَّهة إلى اليونيدو بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إدراج بند عنوانه "الابتكار الصناعي والقدرات الإنتاجية" في جدول الأعمال المؤقّت للدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية وترد المذكّرة الشفوية، وكذلك المذكّرة الإيضاحية الواردة في رسالة منفصلة، بنصهما الكامل في مُرفقي هذه الوثيقة.

٢- وقد قُدِّم طلب إدراج البند الإضافي وفقا للمواد ١١ و١٢ و١٤ من النظام الداخلي للمجلس.

241012 V.12-56586 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق الأول

مذكّرة شفوية موجَّهة إلى اليونيدو من البعثة الدائمة للبرازيل

سفارة البرازيل في فيينا

BRAZIL/UNIDO/Nr. 107/2012

تهدي سفارة البرازيل وبعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا تحياتها إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتتشرّف بأن تطلب، بالإشارة إلى جدول الأعمال المؤقّت للدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية ووفقا للمادتين ١١ و١٢ من النظام الداخلي للمجلس، إدراج البند الإضافي التالي في ذلك الجدول:

- **الابتكار الصناعي والقدرات الإنتاجية**

سوف تُوجَّه، في رسالة منفصلة، مذكّرة مفاهيمية إيضاحية بشأن البند الإضافي يمكن أن تشكّل أساسا لوثائق معلومات أساسية بشأن البند المذكور.

وتغتنم سفارة البرازيل وبعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدّدا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن فائق تقديرها.

فيينا، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

[الختام والتوقيع بالأحرف الأولى]

المرفق الثاني

مذكّرة مفاهيمة إيضاحية بشأن بند إضافي لجدول الأعمال – الابتكار الصناعي والقدرات الإنتاجية

١- من الجوانب الأشد تلازُما مع ظاهرة التنمية جانب ذو صلة مباشرة بتعزيز مستويات الرفاه والراحة لدى المواطنين في مجتمع ما، وكذلك ببعض حقوق الإنسان الأساسية التي تمكِّن هؤلاء المواطنين من التعايش. ولا يمكن تحقيق الرفاه الاجتماعي وإحقاق حقوق الإنسان إلا بتوفير خدمات ومنافع عمومية معيّنة باستمرار وانتظام.

٢- غير أنَّ توفير تلك المنافع والخدمات يستلزم أن يكون المجتمع المعني قد بلغ مستويات أساسية معينة من القدرة الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، ثمة خدمات عمومية، مثل التعليم والرعاية الصحية، لا تكون متاحة إلا متى كان لدى المجتمع المعني حدّ أدنى من البنى التحتية والمواد الخام والدراية التقنية لكي يصنع المقاعد والمناضد والكتب اللازمة للمدارس، أو الأدوية والأجهزة الطبية للمستشفيات.[(١)] كما لا يمكن دفع أجور لائقة للمدرسين وأفراد الشرطة والقضاة إلا إذا كانت هناك شبكة راسخة من المصارف والمكاتب الحكومية، التي لا يمكن أن تُبنى بدورها إلاّ على أساس قطاع صناعي منتج، قادر على تنظيم القوى العاملة وتوليد إيرادات ضريبية. وكلما أصبح المجتمع أكثر رخاءً وتطوّراً وتعقيداً كان أكثر حاجة إلى موارد مادية للحفاظ على وضعه. ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بإدارة قطاعه صناعي وإدارة منهجية.

٣- وفي هذا السياق، يكتسب الابتكار التقني أهمية خاصة لضمان الإنتاجية الضرورية التي تتيح توفير الخدمات العمومية بصورة منتظمة ولا تكتفي بإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل والحقوق المدنية والسياسية والثقافية أيضاً. ويمكن تعريف الابتكار بأنه التطبيق المستمر لبارامترات العلوم والتكنولوجيا الجديدة في عمليات الإنتاج، مما يفضي إلى تعزيزها وإلى مستويات متصاعدة من الإنتاجية. فالتفاوتات التكنولوجية يمكن أن تفضي إلى حالة تجعل بعض العناصر التي هي غير ابتكارية في اقتصاد ما ابتكارية في ظروف مغايرة. ولا يمكن إطلاق صفة الابتكارية على أي تجديد تكنولوجي، بل تنحصر هذه الصفة في التجديد الذي يُحسِّن نوعية الإنتاج أو حجمه.

(1) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، الفصل ٤، الباب المعنون "الموارد والنمو الاقتصادي – وسيلة لإحقاق حقوق الإنسان.

٤- ويمكن أن يُحاجَج بأنَّ الابتكار الصناعي المستديم، الذي يتيح صعودا مستمرا في مستويات الإنتاجية، هو أحد العوامل الرئيسية لتحديد مدى قدرة أي مجتمع على توفير الخدمات العمومية ومنح مواطنيه حقوقهم الأساسية وهو يتقدم على درب التطوّر.(٢) ومن ثم، فلا يمكن إحقاق تلك الحقوق، الذي يمثّل سمة أصيلة لأي دولة عصرية ترتكز على أساس من الديمقراطية والرفاه الاجتماعي، إلاّ بوجود تطور صناعي مقابل، مدفوع بالسعي الدائم إلى الابتكار التقني.

٥- ومن الشروط الأساسية اللازمة لإحداث تحوّل إنمائي بناء القدرات على الابتكار واستيعاب التكنولوجيات الجديدة والإنتاج. فالتطبيق الفعّال لمعظم التكنولوجيات والابتكار فيها لا تأتيان من مجرد توفير التكنولوجيا، بل ومن استحداث قدرات تُمكِّن من عمليات الابتكار. وفي مجتمع يتمحور أكثر فأكثر حول المعرفة، يصبح بناء القدرات المتعدد الجوانب ضرورة أساسية للنجاح في نقل التكنولوجيا وتحقيق قفزات في هذا المجال. ويجب على وجه التحديد أن تكون التطورات في البنى التحتية التكنولوجية مصحوبة بتطورات في البنى التحتية الاجتماعية، كما أن التركيز على القدرات هو أمر أساسي من أجل إدارة عمليات الابتكار الدينامية والمتكافلة هذه والانتفاع منها.(٣)

٦- ومن الضروري أن تتناول المناقشات المتعلقة بالسياسات الوطنية كيفية دعم الابتكار والبحث ونقل التكنولوجيا من خلال تقوية القدرات الاستيعابية والإنتاجية. فالقدرات المحلية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار هي ضرورة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية على المدَيَين القصير والطويل. وهذه القدرات، مجتمعةً، هي القدرة على اكتساب المعارف الموجودة واستيعابها ومواءمتها ونشرها واعتمادها، والقدرة على إنتاج معارف جديدة واستخدامها. وهي بالغة الأهمية لكل بلد، بصرف النظر عن طور نموُّه. وبناء هذه القدرات هو من شأن السياسة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، التي ينبغي أن تكون في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية.(٤)

---

(2) المرجع نفسه: "من أجل ضمان الحقوق، تحتاج المجتمعات إلى معايير ومؤسسات وإطار قانوني وبيئة اقتصادية مواتية – وهذا كله يتطلب موارد".

(3) Draft summary report of the Inter-sessional Panel Meeting on innovation, research, technology transfer for mutual advantage, entrepreneurship and collaborative development in the information society (Manila, 13-15 December), fifteenth session of the United Nations Commission on Science and Technology for Development (E/CN.16/2012/CRP.1).

(4) الابتكار، والبحث، ونقل التكنولوجيا تحقيقا للمنفعة المتبادلة، وتنظيم المشاريع، والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات، تقرير الأمين العام (E/CN.16/2012/2).

٧- والابتكار يمكن أن يفيد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فإنجاز تلك الأهداف لا يزال يتطلب قدرا كبيرا من بناء القدرات التقنية لصالح البلدان النامية، في حين أنَّ التطبيق السليم للحلول الابتكارية يمكِّن تلك البلدان من سدّ الثغرات وتعجيل إنجاز تلك الأهداف. ذلك أنَّ الحلول الابتكارية القليلة التكلفة في الميدان الصناعي تفيد بصفة خاصة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الوطنية. وبما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي، إجمالاً، أهم القوى الدافعة للنمو والقضاء على الفقر، فإنَّ تعزيز تطورها، بما في ذلك قدراتها الابتكارية، هو مسألة سياساتية محورية. وبوسع حكومات البلدان أن تستكشف إمكانية استخدام مجموعة من الآليات والأدوات السياساتية المباشرة لتشجيع التعلم والابتكار داخل المنشآت، جنبا إلى جنب مع سياسات أخرى، منها السياسات المتعلقة، مثلاً، بالتجارة والاستثمار والمنافسة، والسياسات الصناعية أو غيرها من السياسات القطاعية، والسياسات المتعلقة باليد العاملة، وكذلك سياسات التعليم والتدريب والبحث التي تكتسي أهمية بالغة.[٥،٦] وعلى نحو مماثل، يقع على عاتق حكومات البلدان دور مهم في توفير فرص مناسبة للحصول على المنافع العامة، مثل الكهرباء ومرافق الإصحاح والاتصالات الهاتفية ووصلات الإنترنت العريضة النطاق، التي تمثّل عناصر بالغة الأهمية لتوفير بيئة وطنية مواتية للعمل التجاري، يمكن فيها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تنمو وتزدهر.

٨- ومن شأن تعزيز قدرات الابتكار المنهجية في البلدان النامية على نحو متناسق ومنسَّق أن يزيد من فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبما أنَّ البلدان النامية تنحو إلى تشاطر رؤى مشتركة بشأن استراتيجيات التنمية الوطنية وأولوياتها عندما تواجه تحديات إنمائية متشابهة، فقد تُقرِّر اتِّباع مسارات ابتكارية وتكنولوجية متشابهة. ومن ثم، فإنَّ تشابه التجربة يمثّل عاملا حفّازا رئيسيا في تشجيع تنمية القدرات في البلدان النامية، كما يؤكّد في هذا السياق أهمية مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.[٧]

---

(5) تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث، تقرير الأمين العام (E/CN.16/2008/4).

(6) شبكات من أجل الرخاء: تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تبادل المعارف، اليونيدو، فيينا، ٢٠١١.

(7) وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٢٢٢).